

## تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك للفترة من ١ آذار/مارس إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦

### أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير بياناً بالأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (القوة) خلال الأشهر الثلاثة الماضية، عملاً بالولاية المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) التي مُدِّت في قرارات لاحقة كان آخرها القرار ٢٢٥٧ (٢٠١٥).

### ثانياً - الوضع في المنطقة وأنشطة القوة

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر وقف إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية وإن في ظل بيئة متقلبة بشكل دائم تُعزى إلى النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية ورغم وقوع عدد من الانتهاكات الجسيمة الواردة أدناه لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام ١٩٧٤. تبادلت القوات المسلحة العربية السورية وجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة النيران بالأسلحة الثقيلة في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة. وواصلت الجماعات المسلحة المختلفة، بينها التنظيم الإرهابي جبهة النصرة المدرج في القائمة ولواء شهداء اليرموك، الذي يدين بالولاء لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، تبادل إطلاق النار في منطقة عمليات القوة. وداخل المنطقة الفاصلة، يشكل وجود القوات المسلحة السورية والأعتدة العسكرية، فضلاً عن وجود أي أفراد مسلحين وأعتدة عسكرية أخرى، بخلاف ما يخص القوة، انتهاكاً لاتفاق فض الاشتباك بين القوات. وكما أكد مجلس الأمن في قراره ٢٢٥٧ (٢٠١٥)، ينبغي ألا يكون في المنطقة الفاصلة أي نوع من أنواع الأعمال العسكرية.



٣ - وتقوم القوة، في إطار بذل قصارى جهودها من أجل الحفاظ على وقف إطلاق النار والتأكد من التقيد به بحذافيره، على النحو المنصوص عليه في اتفاق فض الاشتباك بين القوات، بالإبلاغ عن كل انتهاكات خط وقف إطلاق النار. وتشكل كل حوادث إطلاق النار في المنطقة الفاصلة وعبر خط وقف إطلاق النار، وكذلك قيام الأفراد باحتياز خط وقف إطلاق النار، انتهاكات لاتفاق فض الاشتباك بين القوات. وواصل قائد القوة، في إطار تعاويه المنتظم مع الجانبين، دعوة الطرفين إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس ومنع أي حسابات خاطئة قد تؤدي إلى تصعيد للوضع عبر خط وقف إطلاق النار.

٤ - ووقع عدد من الحوادث الجديرة بالذكر عبر خط وقف إطلاق النار في انتهاك لاتفاق فض الاشتباك بين القوات. ففي مناسبتين، أطلق جنود جيش الدفاع الإسرائيلي النار من أسلحة صغيرة على أشخاص يقومون بأنشطة على مقربة من خط وقف إطلاق النار على الجانب برافو. وفي ٢٨ شباط/فبراير، شاهد أفراد الأمم المتحدة في الموقع ٨٠ ثلاثة أشخاص على الجانب برافو، على مقربة من خط وقف إطلاق النار، يعمل اثنان منهما على اقتلاع أعمدة معدنية من الأرض. وفي وقت لاحق، قام جندي في جيش الدفاع الإسرائيلي في وضعية راجلة على بعد نحو ٧٠٠ متر من الموقع ٨٠ التابع للأمم المتحدة، بإطلاق رصاصة واحدة سقطت بالقرب من الشخص الثالث الذي عمد فوراً إلى ركوب مركبة منطلقاً بها من المكان مع الشخصين الآخرين. وفي ٢٣ آذار/مارس، شاهد أفراد الأمم المتحدة في الموقع ٨٠ دورية تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي تطلق عيارين نارين في اتجاه ثلاثة أشخاص يعملون في حقل في المنطقة الفاصلة بالقرب من خط وقف إطلاق النار. وغادر الأشخاص الثلاثة المنطقة على الفور في اتجاه قرية رفيد.

٥ - وشوهد بشكل شبه يومي عبور خط وقف إطلاق النار من قبل مدنيين، معظمهم من الرعاة، من الجانب برافو إلى الجانب ألفا. وفي عدد من المناسبات في ٩ و ١٠ و ٢٨ آذار/مارس و ١١ نيسان/أبريل، شاهد أفراد الأمم المتحدة في مركز المراقبة ٥٤ تعاطياً عند السياج التقني الإسرائيلي بين أفراد من جيش الدفاع الإسرائيلي وأفراد من الجانب برافو، كان بعضهم مسلحاً. وفي إطار هذا التعاطي، سارت مركبات من الجانب برافو نحو بوابة عند السياج التقني الإسرائيلي. وشاهد أفراد الأمم المتحدة في مركز المراقبة ٥١، في ٢٠ نيسان/أبريل، خمسة جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي يواكبون شخصاً أعزل إلى بوابة عند السياج التقني الإسرائيلي، عمدوا لاحقاً إلى فتحها لتمكين الشخص الأعزل من العبور من الجانب ألفا إلى داخل المنطقة الفاصلة. ثم صعد هذا الشخص في مركبة كان ينتظره فيها شخص على الجانب برافو وانطلقت به في اتجاه قرية رويجينة.

٦ - وفي سياق النزاع السوري، سُجل تبادل متقطع لنيران المدفعية بين القوات المسلحة السورية والجماعات المسلحة استمر بدرجات متفاوتة من الحدة في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. وحافظت القوات المسلحة السورية على مواقعها في المنطقة الفاصلة، ولا سيما حول البعث وخان أرنبه وحول حضر وفي المنطقة المحيطة بالقرى الثلاث جبانا وطرنجة وعفانية. وشهد الجزء الشمالي من المنطقة الفاصلة تبادلاً متقطعاً للنار على مستوى منخفض بالمدافع الرشاشة من العيار الثقيل ونيران الأسلحة الصغيرة بين القوات المسلحة السورية والجماعات المسلحة. وفي الأشهر الأخيرة، سُجل إطلاق نار بشكل خاص انطلاقاً من المنطقة المحيطة بالموقع ١٧ التابع للأمم المتحدة في اتجاه بيت جن ومن منطقة حضر صوب جبانة الخشب. ومن ٢٠ إلى ٢٢ أيار/مايو، رصدت القوة زيادة ملحوظة في التبادل المباشر وغير المباشر لإطلاق النار بين القوات المسلحة السورية وجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة، إضافة إلى العديد من الانفجارات والتفجيرات في الأجزاء الشمالية والوسطى من المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو، لا سيما بالقرب من حرفا. وخلال تلك الفترة، شاهد أفراد الأمم المتحدة في موقع المراقبة المؤقت ٤ انفجارات بالقرب من معسكر الفوار.

٧ - وإلى الشمال، في المنطقة الحدودية بين الجمهورية العربية السورية ولبنان، شاهدت القوة، في ١٦ مناسبة، تحركات عبر الحدود لأفراد مجهولي الهوية، بعضهم مسلح بأسلحة أوتوماتيكية ورشاشات خفيفة، وأبلغت عنها.

٨ - وحافظت القوات المسلحة السورية على مواقعها على طول الطريق الرئيسية التي تربط القنيطرة بدمشق ونشرت بشكل عام دبابات في مواقع متاخمة للمنطقة الفاصلة. وشاهدت القوة جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة تستخدم دبابات في المنطقة الفاصلة. وإضافة إلى ذلك، حافظت القوات المسلحة السورية على وجودها في الموقعين ٢٥ و ٣٢ ومركز المراقبة ٧٢، التابعة للأمم المتحدة التي سبق أن أُخليت. وظلت عناصر مسلحة موجودة في الموقع ١٠ ومركز المراقبة ٧١ التابعين للأمم المتحدة اللذين سبق إخلاؤهما.

٩ - وفي الجزء الأوسط من المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة، سُجل إطلاق نار مدفعي متقطع مصحوب بتبادل كثيف لإطلاق النار في منتصف شباط/فبراير عندما شنت جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة هجمات على القوات المسلحة السورية في جبا والمشاركة.

١٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أفادت مصادر مفتوحة عن زيادة في حدة الاشتباكات بين جبهة النصرة ولواء شهداء اليرموك. وفي ٢١ آذار/مارس، أفيد بأن لواء

شهداء اليرموك وحركة المثنى التابعة له شنّا هجوماً ضد جبهة النصرة وجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة في الجزء الجنوبي الغربي من المنطقة المحدودة السلاح استوليا بنتيجته على عدد من البلدات والقرى. وأفيد بأنه جرى استرداد هذه المكاسب في ٣ نيسان/أبريل عندما شنت جبهة النصرة والجيش السوري الحر هجوماً مضاداً. وحتى نيسان/أبريل، واصل لواء شهداء اليرموك تدريباته العسكرية على مقربة من موقع المراقبة ٨٠ ألف التابع للأمم المتحدة الذي كان قد أُخلي. وتصدر الإشارة بوجه خاص إلى أن أفراد الأمم المتحدة في الموقع ٨٠ ومركز المراقبة ٥٣ هرعوا، في ٢ آذار/مارس، إلى الملاحي نتيجة وقوع انفجار ضخم على مقربة من مواقع الأمم المتحدة. وانفجرت مركبة مفخخة بأجهزة تفجير يدوية الصنع عند حاجز تفتيش أقامته عناصر مسلحة في ضواحي قرية عيشة في المنطقة الفاصلة، أُبلغ في إثره عن وفاة ١٨ شخصا. وكان هذا الهجوم غير المتكافئ هو الهجوم الثاني من نوعه الذي تشاهده القوة في المنطقة الفاصلة منذ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ عندما وقع هجوم آخر من هذا القبيل في القحطانية بالقرب من مركز المراقبة ٥١ التابع للأمم المتحدة.

١١ - واحتجت القوة على كل انتهاكات اتفاق فض الاشتباك بين القوات لدى الطرفين، بما في ذلك على وجود أعتدة غير مأذون بها في المنطقة الفاصلة وإطلاق النار في المنطقة الفاصلة. وذكر قائد القوة الطرفين بالتزامهما التقيد بأحكام الاتفاق وضمن سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة على الأرض.

١٢ - وفي مناسبتين، شاهدت القوة أشخاصاً مسلحين وغير مسلحين يحفرون ويزيلون ألغاماً أرضية على مقربة مباشرة من مواقع الأمم المتحدة. وفي ٢٤ شباط/فبراير، شاهد أفراد الأمم المتحدة في مركز المراقبة ٥٣ مجموعتين من الأشخاص ينتشلون ألغاماً مضادة للدبابات وألغام مضادة للأفراد على بعد نحو ٨٠٠ متر من موقع المراقبة. وفي ٢٦ آذار/مارس، شاهد أيضاً موظفو الأمم المتحدة في الموقع ٨٠ شخصين يقتلعان ألغاماً على بعد نحو ٨٠٠ متر من الموقع.

١٣ - ورصدت القوة خمسة أماكن نُصبت فيها خيام ومنشآت أخرى للنازحين في المنطقة الفاصلة وعلى مقربة من المنطقة. وشوهدت نحو ٧٠ خيمة شمال غرب قرية عيشة المتداخلة بين مناطق خط وقف إطلاق النار بالقرب من الموقع ٨٠ التابع للأمم المتحدة. وشاهدت القوة خزانات مياه وبنية تحتية محدودة في محيط الخيم كما شاهدوا بشكل منتظم مجموعات صغيرة من المدنيين في هذا المخيم. وفي مخيم آخر يقع في منطقة على طول خط وقف إطلاق النار قرب قرية بريقة، شوهدت نحو ١٥٠ خيمة ومنشآت خشبية وحاويات. كما شوهدت من وقت إلى آخر أعداد صغيرة من المدنيين في المخيم. وشاهدت القوة نحو ١٣٠ خيمة ومنشأة خشبية على طول الطريق المؤدية إلى موقع المراقبة ٥٣ التابع للأمم المتحدة.

وشوهدت ١٥ خيمة أخرى في موقع متداخل على جانبي خط برافو إلى الشمال الغربي من قرية عين القاضي. وشوهدت خيمة منفردة في مركز كودنة القريب من الخط برافو. وبسبب إغلاق معبر القنيطرة الرسمي بين الجانبين ألفا وبرافو منذ أواخر آب/أغسطس ٢٠١٤، فإن القوة غير قادرة حالياً على أن تيسر، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، عمليات العبور لأغراض إنسانية، بمن فيهم الطلاب، بين الجانبين.

١٤ - وما زالت القوة منذ انتقالها مؤقتاً من عدد من المواقع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وفي انتظار عودتها بالكامل إلى المنطقة الفاصلة متى سمحت الظروف بذلك، تحتفظ بالقدرة على أن تراقب، وإن بطريقة معدلة، المنطقة الفاصلة وخط وقف إطلاق النار من مواقعها في جبل الشيخ، والموقع ٨٠ في الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة، والموقع ٢٢ في الجانب ألفا. وظلت عمليات القوة تحظى بدعم من المراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة الأعضاء في فريق مراقبي الجولان، الذي أبقى على خمسة مراكز مراقبة ثابتة وأربعة أخرى مؤقتة على الجانب ألفا. وظلت أنشطة فريق مراقبي الجولان مركزة على المراقبة الثابتة على مدار الساعة وعلى تحليل الأوضاع. ومن خلال فريق مراقبي الجولان، واصلت القوة القيام بعمليات تفتيش نصف شهرية لمستويات الأعتدة والقوات في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب ألفا. وواكب أفرقة التفتيش ضباط اتصال من الجانب ألفا. وظلت عمليات التفتيش والعمليات المتنقلة في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو معلقة بسبب الوضع الأمني. وكما حصل في الماضي، واجهت القوة قيوداً في حرية تنقلها، ومُنعت أفرقة التفتيش التابعة لها من الوصول إلى بعض المواقع على الجانب ألفا. وقد سهّلت الترتيبات التي وضعها جيش الدفاع الإسرائيلي للحد من حالات التأخير في تيسير عبور أفراد الأمم المتحدة السياج التقني إلى مركزي المراقبة ٥٤ و ٧٣ والموقع ٨٠، من التحديات التي يصادفها أفراد الأمم المتحدة.

١٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظ أفراد الأمم المتحدة مرات عدة وجود مدافع من عيار ١٥٥ ملم على الجانب ألفا ضمن مسافة ١٠ كيلومترات من خط وقف إطلاق النار، منها ما هو مثبت في مرابض ومنها ما هو محمول على شاحنات مسطحة. وخلال الأشهر الممتدة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل، سُجلت زيادة كبيرة في حاملات الصواريخ في منطقة الحد من الأسلحة. وفي ٣ آذار/مارس، شاهد أفراد القوة ٩ منظومات راجمات صواريخ من نوع M270 في منطقة تدريب لجيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب ألفا، وارتفع هذا العدد إلى ١٢ في ١١ آذار/مارس. وإضافة إلى ذلك، في ١٤ نيسان/أبريل، شاهد أفراد القوة ٦ مدافع ذاتية الدفع من نوع M109

(مدفعية عيار ١٥٥ ملم) في موقع لجيش الدفاع الإسرائيلي داخل المنطقة الممتدة ١٠ كلم على الجانب ألفا.

١٦ - وواصلت القوة، بالتشاور مع الأطراف، استعراض الوضع في المنطقة الفاصلة من أجل تقييم ما إذا كانت الظروف على الأرض تسمح بعودة تدريجية إلى المواقع التي كانت أخلتها في المنطقة الفاصلة. والهدف النهائي للقوة هو عودتها بالكامل إلى المنطقة الفاصلة عندما تسمح الظروف بذلك. وفي الأشهر الأخيرة، رأت القوة أن الوضع الأمني في الجزء الشمالي ومعظم الجزء الأوسط قد تحسن وإن ظلّ الوضع في المنطقة الفاصلة متقلبا. وانسجاما مع النية بالعودة إلى مواقع الأمم المتحدة التي سبق إخلؤها في معسكر الفوار، أوفد أفراد القوة في ٢ و ٣ آذار/مارس و ١٢ نيسان/أبريل و ٢ أيار/مايو، مزيدا من بعثات تقصي الحقائق إلى المواقع ١٠ و ١٦ و ٢٥ و ٣١ و ٣٢ ومركزي المراقبة ٧١ و ٧٢ التابعة للأمم المتحدة التي سبق إخلؤها في الجزء الشمالي من المنطقة الفاصلة، وإلى معسكر الفوار في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. ولم تسجّل حوادث أمنية على طول الطرق التي يسلكها أفراد القوة لدى توجههم إلى مرافق الأمم المتحدة هذه أو في مرافق الأمم المتحدة التي جرت زيارتها. ووجد أفراد القوة أن الوضع الأمني هادئ. إلا أن مصادر مفتوحة أفادت في أواخر أيار/مايو عن وقوع اشتباكات بين القوات المسلحة السورية وجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة في محيط معسكر الفوار وطريق الإمداد بين دمشق ومعسكر الفوار. وتبيّن أيضا لأفراد القوة أن بعض منشآت المواقع لا تزال على حالها رغم الأضرار التي لحقت بمواقع الأمم المتحدة وعلامات النهب البادية عليها. إن العودة إلى تلك المواقع تستلزم قدرا كبيرا من عمليات التصليح وإعادة الإعمار.

١٧ - وفي ضوء الاستنتاجات التي جرى التوصل إليها من التقييمات التي تجريها القوة، تواصلُ البعثة التخطيط للعودة تدريجيا إلى منشآت الأمم المتحدة التي أُخلت على الجانب برافو، تبعاً للظروف السائدة على الأرض. وكخطوة أولية، تسعى القوة إلى العودة بصورة محدودة إلى معسكر الفوار الذي يتيح للقوة القيام ببعض أنشطة المراقبة والدوريات في المنطقة الفاصلة. ومن المقرر أن تبدأ أعمال التشييد وإعادة التأهيل اللازمة في معسكر الفوار في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وستتطلب العودة المحدودة إلى معسكر الفوار نشر نحو ١٠٠ جندي، وما يرتبط بهم من قدرات القوة، بما في ذلك المراقبة وحماية القوة، وقدرة محدودة من الموظفين المدنيين. وتعكف الأمانة العامة والقوة حاليا على وضع تفاصيل هذه العودة، بما في ذلك ما تستلزمه من قدرات. ومع أن تقييم القوة للوضع الأمني في الجزء الشمالي من المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو هو أنه يتيح العودة

إلى معسكر الفوار، فإن دعم الطرفين مطلوب لتسهيل القيام بالأنشطة والمهام المعززة المأذون بها للقوة. ولا يزال استحداث الطرفين لإجراءات العبور المؤقتة، عند الاقتضاء، لأفراد القوة بين الجانبين ألفا وبرافو يتسم بأهمية حيوية. كما أن اتفاق الطرفين على استخدام قوة الأمم المتحدة للتكنولوجيا، بما في ذلك عناصر التمكين التكنولوجي من أجل تعزيز مراقبة ورصد المنطقة الفاصلة وخط وقف إطلاق النار والقدرات اللازمة لتعزيز حماية القوة، أمر لا غنى عنه. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تمتلك القوة القدرات المناسبة لزيادة عملياتها على الجانب برافو.

١٨ - وواصلت القوة إعادة إمداد مواقعها في جبل الشيخ انطلاقا من دمشق. وتسيّر القوة قوافل بين دمشق ومواقعها في جبل الشيخ بشكل شبه يومي وبمواكبة أمنية من القوة، مصحوبة بضابط اتصال من مكتب المندوب العربي السوري الرفيع المستوى. وواصلت القوة الاضطلاع بالتخطيط لحالات الطوارئ في ما يتصل بتوفير التعزيزات لمواقع الأمم المتحدة ومراكز المراقبة التابعة لها وباخلائها، وتحديث التخطيط لحالات الطوارئ المتصلة بنقل وإجلاء أفراد الأمم المتحدة العاملين في الجانبين ألفا وبرافو، وكذلك في دمشق، من تلك المناطق. ونفذت القوة، من خلال السرية الاحتياطية للقوة، محاكاة عملية وتمارين وتدريبات على نحو منتظم تأهبا لكل حالات الطوارئ المتوقعة. وواصلت القوة وفريق مراقبي الجولان تمارين منتظمة على الإجلاء والتعزيز وعمليات والتخطيط للطوارئ.

١٩ - وواصلت القوة جهودها الرامية إلى تعزيز مواقعها ووجودها في منطقة جبل الشيخ. وتواصلت الأعمال في البنية التحتية والأشغال الأرضية في الموقعين ١٢ و ٢١ ألف بإدخال تحسينات على تدابير حماية القوة، والإمداد بالطاقة، والاتصالات وتوفير الدعم في الشؤون الحياتية اليومية. كما تواصلت التحسينات في الموقع ٨٠ التابع للأمم المتحدة، شملت اتخاذ تدابير إضافية لحماية القوة.

٢٠ - وتواصل تنفيذ تدابير التخفيف من المخاطر، بما فيها تدابير حماية القوة الموصى بها في دراسة القدرات العسكرية للقوة، في مراكز المراقبة، والمواقع، والقاعدة العملائية في معسكر زيواني. وتحزز الأمانة العامة تقدما في توليد القدرات المناسبة، ومنها المرافق الطبية الإضافية وأفرقة تعطيل الذخائر المتفجرة، الموصى بها في الدراسة من أجل دعم مواقع القوة في جبل الشيخ، والموقع ٨٠ فضلا عن الحماية المتنقلة الإضافية لمواقع جبل الشيخ. وأُنجزت تدابير إضافية لحماية القوة، تشمل مواقع دفاعية وعوائق مشيدة حديثا لحماية القوة، في الموقعين ١٢ و ١٢ ألف التابعين للأمم المتحدة. وتواصل تحديث المقر الرئيسي للقوة في فندق يعفور وفقا لتدابير التخفيف من المخاطر التي أوصى بها تقييم الأمم المتحدة للمخاطر الأمنية.

٢١ - وحتى ٨ أيار/مايو، كانت القوة تتكون من ٧٨٦ فرداً، بينهم ٢٣ امرأة. والجنود المنتشرون حالياً هم من بوتان (٢) والجمهورية التشيكية (٣) وفيجي (٢٩٣) والهند (١٩١) وأيرلندا (١٣٨) ونيبال (١٥٧) وهولندا (٢). وإضافة إلى ذلك، قدّم ٧٧ مراقبا عسكريا من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، بينهم مراقبتان، المساعدة إلى القوة في الاضطلاع بمهامها.

### ثالثاً - الجوانب المالية

٢٢ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣٠١/٦٩ مبلغاً قدره ١,٧ ملايين دولار لتغطية نفقات القوة للفترة من ١ تموز/ يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

٢٣ - وحتى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٦، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة ١٧,٧ ملايين دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٢ ٢٣٣,٨ ملايين دولار.

٢٤ - وُردت تكاليف القوات عن الفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، فيما وُردت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وفقاً لجدول السداد ربع السنوي.

### رابعاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

٢٥ - عندما قرر مجلس الأمن في قراره ٢٢٥٧ (٢٠١٥) تجديد ولاية القوة مدة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، أهاب المجلس بالطرفين المعنيين أن ينفذا فوراً قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) وطلب من الأمين العام أن يقدم في نهاية تلك الفترة تقريراً عن تطورات الوضع وعن التدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار. وقد تناول تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط (A/70/353)، المقدم عملاً بقراري الجمعية العامة ٢٤/٦٩ المتعلق بالقدس و ٢٥/٦٩ المتعلق بالجزولان السوري، البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف المستويات لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

٢٦ - ومنذ توقف محادثات السلام غير المباشرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، لم تجر أي مفاوضات بين الطرفين. ويزيد النزاع السوري من تقليل إمكانات استئناف تلك المحادثات وإحراز تقدم نحو إحلال سلام بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وإنني أتطلع إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع في الجمهورية العربية السورية واستئناف الجهود



الرامية إلى إيجاد تسوية تفضي إلى إحلال سلام شامل وعادل ودائم، حسبما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣) وفي القرارات الأخرى ذات الصلة.

## خامسا - الملاحظات

٢٧ - إنني أشعر بقلق بالغ إزاء انتهاكات اتفاق فض الاشتباك بين القوات. إن استمرار تبادل إطلاق النار المدفعي بين القوات المسلحة السورية وجماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة، واستمرار القتال بين الجماعات المسلحة المختلفة، بما فيها جبهة النصرة الإرهابية المدرجة في القائمة، في الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو، تهدد وقف إطلاق النار الساري منذ أمد بعيد بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية. ولا تزال ولاية القوة تشكل عنصرا هاما في ضمان الاستقرار في المنطقة. إن الأمم المتحدة، من جانبها، لن تدخر أي جهد لكفالة استمرار وقف إطلاق النار الساري منذ أمد بعيد بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية.

٢٨ - إن البيان الذي أدلى به رئيس الوزراء نتياهو في ١٧ نيسان/أبريل، عندما دعا إلى عقد اجتماع لمجلس الوزراء في الجولان، والذي أعلن فيه إن إسرائيل لن تغادر الجولان أبدا، يزيد من احتمال تصعيد حالات التوتر. وفي ١٨ نيسان/أبريل، ذكرت إسرائيل بالتزامها بتنفيذ القرارات ذات الصلة المتعلقة بالجولان. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، استنكر أعضاء مجلس الأمن بالإجماع انعقاد مجلس الوزراء الإسرائيلي في الجولان والبيانات العامة التي تدعو المجتمع الدولي إلى الاعتراف بضم إسرائيل للجولان، مشيرا في الوقت نفسه إلى استمرار الصلاحية القانونية للقرار ٤٩٧ (١٩٨١).

٢٩ - ويساورني قلق بالغ إزاء استمرار تدهور الوضع الأمني في الجمهورية العربية السورية، وأثر ذلك على السوريين وتداعياته المحتملة على الاستقرار في المنطقة. وما برحت هذه التطورات تؤثر إلى حد بعيد على منطقة عمليات القوة. وبشكل وجود القوات المسلحة السورية والأعتدة العسكرية غير المأذون بها في المنطقة الفاصلة انتهاكات لاتفاق فض الاشتباك بين القوات. وما يدعو للانزعاج هو زيادة استخدام الأسلحة الثقيلة من جانب القوات المسلحة السورية والجماعات المسلحة، بما فيها الجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة، في سياق النزاع السوري المتواصل. وأشار إلى أنه رغم انخفاض مستويات إطلاق النار في الجزء الشمالي من منطقة عمليات القوة، فإن الجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة وغيرها من الجماعات المسلحة لا تزال تسيطر على أجزاء كبيرة من المنطقة

الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة من منطقة عمليات القوة. ولا يزال المعبر الرسمي بين الجانبين ألفا وبراfo مغلقا.

٣٠ - ينبغي ألا توجد في المنطقة الفاصلة أي قوات عسكرية باستثناء تلك التابعة للقوة. وإنني أدعو جميع الأطراف في النزاع السوري إلى وقف الأنشطة العسكرية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في منطقة عمليات القوة، وإلى إزالة كل المعدات العسكرية من المنطقة الفاصلة وإحلالها من جميع الأفراد المسلحين.

٣١ - وينبغي لجيش الدفاع الإسرائيلي التوقف عن نشر أسلحة وأعتدة غير مأذون بها في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب ألفا. وإضافة إلى ذلك، يُحتمل أن يؤدي إطلاق أعيرة نارية عبر خط وقف إطلاق النار من قبل جنود جيش الدفاع الإسرائيلي إلى تصعيد حالات التوتر بين الجانبين.

٣٢ - ويظل القلق يساورني إزاء العديد من الحوادث التي تُعرّض أفراد الأمم المتحدة ومرافقها للخطر. ومن غير المقبول قيام أية جهة بأي عمل عدائي ضد أفراد الأمم المتحدة، بما في ذلك ما ينطوي على تهديد لسلامتهم البدنية وتقييد حركتهم، وإطلاق النار بشكل مباشر أو غير مباشر على أفراد الأمم المتحدة ومرافقها. وأكرر التأكيد على أن جميع الأنشطة العسكرية في المنطقة الفاصلة، أيا كانت الجهة التي تقوم بها، تشكل خطرا على وقف إطلاق النار وعلى السكان المدنيين المحليين، وكذلك على أفراد الأمم المتحدة في الميدان. وأحض جميع الأطراف على اتخاذ كل التدابير اللازمة لحماية المدنيين.

٣٣ - وفي وقتٍ تمضي القوة في التخطيط لبدء عودة محدودة إلى معسكر الفوار وتكثيف عملياتها في المنطقة الفاصلة، يصبح من الحيوي ضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. لذا أدعو حكومة الجمهورية العربية السورية إلى تحمّل مسؤوليتها الأساسية عن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في المنطقة الفاصلة ومنطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو. وأدعو البلدان النافذة إلى توجيه رسالة قوية وعاجلة إلى جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدولة في منطقة عمليات القوة بضرورة وقف أي أعمال تشكل انتهاكا لاتفاق فض الاشتباك بين القوات وتعرّض سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم في الميدان للخطر، ومنح أفراد الأمم المتحدة الحرية التي تمكنهم من الاضطلاع بولايتهم بسلامة وأمن. فمن الواجب ضمان سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم.

٣٤ - إن استمرار وجود القوة في المنطقة لا يزال ضروريا. وقد أعلنت إسرائيل والجمهورية العربية السورية عن استمرار التزامهما باتفاق فض الاشتباك بين القوات، وبدعم وجود القوة بالدعوة للعودة إلى المواقع التي سبق إحلالها. ولا تزال العودة الكاملة للقوة

إلى المنطقة الفاصلة تشكل أولوية للبعثة. وفي إطار التخطيط لتلك العودة، تظل سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم الاعتبار الأساسي في تحديد الطرائق المحددة لتلك العودة. وأنوّه بالتطورات الإيجابية في ما يتعلق بالمقصد الاستراتيجي للقوة على العودة تدريجاً إلى معسكر الفوار وعلى الزيادة التدريجية لعملياتها في المنطقة الفاصلة، متى سمحت الظروف بذلك. إن الأمانة العامة تبذل قصارى جهدها لدعم القوة في هذا المسعى. وأدعو الطرفين إلى مساعدة القوة حتى يتسنى للبعثة المضي في التخطيط. وعلى سبيل الأولوية، لا تزال الإجراءات المؤقتة المتسمة بالكفاءة التي استُحدثت من أجل عبور أفراد القوة بين الجانبين ألفاً وبرافو ضرورية في ظل إغلاق معبر القنيطرة وعدم وجود التكنولوجيا والمعدات اللازمة لتعزيز مراقبة المنطقة الفاصلة وخط وقف إطلاق النار، ولتحسين حماية القوة. ولا يزال من الحيوي أن يواصل الطرفان في الوقت نفسه دعمهما لتعزيز مهمة الاتصال التي تؤديها القوة.

٣٥ - ولا يقل عن ذلك أهمية أن يواصل مجلس الأمن ممارسة نفوذه لدفع الطرفين المعنيين إلى كفالة تمكين القوة من العمل بسلامة وأمن وحرية. ومن الضروري أن تظل القوة تتمتع بكافة الوسائل والموارد اللازمة التي تتيح لها العودة بالكامل إلى المنطقة الفاصلة حالما يسمح الوضع بذلك.

٣٦ - إن ثقة البلدان المساهمة بقوات والتزامها بالقوة يظلان عاملاً رئيسياً في قدرة البعثة على مواصلة الاضطلاع بولايتها. وما زلت أعوّل على دعم البلدان المساهمة بقوات في وقت تمضي القوة في التخطيط، بما في ذلك في ما يتعلق بزيادة القدرات المطلوبة، تحضيراً للعودة المحدودة المقررة إلى المواقع التي أُخليت في المنطقة الفاصلة. وأود أن أعرب لحكومات أيرلندا وبوتان والجمهورية التشيكية وفيجي ونيبال والهند وهولندا عن امتناني لما تقدمه من مساهمات وتبديده من التزام وتُظهره من عزم. وأنا شاكر أيضاً للدول الأعضاء التي تساهم بمراقبين عسكريين في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

٣٧ - وفي ظل الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود القوة في المنطقة أمر ضروري. لذا، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة أخرى مدتها ستة أشهر تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وقد أعطت حكومة الجمهورية العربية السورية موافقتها على التمديد المقترح. وأعربت حكومة إسرائيل أيضاً عن موافقتها عليه.

٣٨ - ختاماً أود أن أعرب عن تقديري لرئيس البعثة وقائد القوة، اللواء جاي شانكر مينون، وللأفراد العسكريين والموظفين المدنيين العاملين تحت قيادته، الذين يواصلون أداء المهام الجسام التي أناطها بهم مجلس الأمن بكفاءة وتفان في ظل ظروف صعبة. ولدي ملء الثقة بأن القوة ستواصل بذل قصارى جهدها للاضطلاع بمهمتها.

